فوق الطاولة

أسطورة «العمالة الرخيصة»!

علي هاشم

قبل عام، تناول رئيس اتحاد غرف الصناعة ما اعتبره فرصة تاريخية لاستثمار رخص اليد العاملة في تنمية الإنتاج، ليلاقيه منذ أيام، وبطريقة مواربة نسبياً، «مركز دمشق للأبحاث» الذي خلص إلى أن الصادرات لا تحتاج لدعم سعري لأن «المنتجات أصبحت من الأرخص عالمياً بعد انخفاض مكون الأجور من إجمالي كلفة الإنتاج».

تنحو كلتا الخلاصتين لاعتبار تدني الأجور كقيمة مضافة تدعم تنافسية السلع الوطنية، وهما بذلك تتلاقحان مع ما طرحه حاكم المصرف المركزي في مسائية «الأحد الاقتصادي» الأخيرة مطالباً بـ«دعم الإنتاج التصديري ذي القيمة المضافة العالية فعلا»، ومع ما سبقها من جلسات «عصف» للدماغ الحكومي بحثا عما أسماه رئيس مجلس الوزراء: «التصدير المثالي».. يتطلب بند الأجور بحثاً علمياً جدياً حول دوره في تدعيم تنافسية السلع الوطنية، إلا أن مجرد رمقه بنظرة تأشيرية، قد يطيح بالآمال المعلقة عليه بعدما ساهم رقص حكومات «الحرب» السابقة على جثث الأجور واستباحة قيمتها الحقيقية لإخفاء فشلها في ضبط توازن كتلتي السلعة والنقد، بالإطاحة –حتى– بالأثر الكلاسيكي لتدنيها على تنافسية الإنتاج الوطني!! فكما هي حال العضلات القوية بعد جولة جهد زائد، ساق الوهن الشديد للأجور حالة من «التمنُّع» في بيانات الكلفة قياساً بالتضخم المتدحرج لمطارح الكلفة الأخرى: كالشحن والمدفوعات المضافة بسبب الحصار، وصولا إلى الـ٣٠٪ التي قال وزير الاقتصاد إنها «كلفة الفساد والروتين» في المنتجات المحلية؟!

في طريق البحث عن الذات التصديرية، سيجب على الحكومة اكتشاف مواطن «القيمة المضافة العالية» عبر دفع المتخصصين لتفنيد التبدلات التي طرأت على بيانات الكلفة، ومن ثم تفكيك زوائدها لتعظيم سلتنا من الصادرات، وقد نفاجأ حينها، بأن العمالة الرخيصة ليست إحداها لأنها باتت «قيمة مهملة» ما لم تكن السلعة المنتجة كثيفة قوة العمل أو مقترنة بقيم مضافة أخرى، كما في الصناعات الحرفية والاقتصاد الثقافي كالدراما والدوبلاج، والإنتاج الابتكاري وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب القطاع الزراعي الذي يتمتع بقدرة تنافسية مذهلة تبعا للانخفاض الكبير في كلفة رأسماله الثابت «الأرض» وحاجته المتدنية لمدخلات مستوردة، والحصة الوازنة للعمالة من مجمل الكلفة، وهو، فيما لو دمجت نتاجاته بسلاسل قيمة مكثفة، فسيصبح قادراً على تقديم مساهمة كبيرة لسد الثغرات في جدارنا النقدي وترقيع ميزاننا التجاري.

أما إنتاجنا الصناعي، فسيواصل مزاولة انتظاره مصلوباً على خشبتي الاستيراد والتهريب ما لم تتبنى الحكومة مطالبة حاكم المصرف المركزي «في تلك المسائية» بضرورة الوقف الفوري لاستيراد «وتهريب» السلع ذات البديل المحلي، ذلك أن تنافسية سلعه في أسواقنا الداخلية، قبل التصديرية، ترزح تحت تضاعف أسّي لبعض بنود كلفتها على خلفية تعرضها لمصاريف الشحن و«مدفوعات الحصار الاقتصادي»: جيئة كمواد أولية إلى المعامل، وذهابا كسلع إلى الأسواق الداخلية والتصديرية!.. في الوقت الذي لا تقطع فيه السلع المهربة والمستوردة هذا النفق إلا مرة واحدة فقط؟!

للأسف، فرغم تفاؤل رئيس اتحاد الصناعيين بها، ليست عمالتنا «الرخيصة» بقادرة على إحداث الفرق المطلوب في تنافسية إنتاجنا الوطني، ما دام الجناح التجاري في الحكومة لا يزال مهيمناً على سياساتها.

أرقام «الاقتصاد» تخالف نفسها وتناقض تصريحات اتحاد المصدرين

| الوطن

تضاربت أرقام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصدّرة هذا العام في دراساتها عن صادرات العام الماضي ٢٠١٥.

وفي جوابها عن أسئلة «الوطن» كشفت وزارة الاقتصاد أن صادرات سورية للعام ٢٠١٥ سجلت أخفض قيمة لها قياساً على الأعوام الستة الأخيرة وبلغت نحو ٦٥١ مليون دولار أميركي، وهذا يخالف ما هو منشور في الإعلام منذ نحو أربعة أشهر نقلاً عن دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد عن واقع الصادرات، بيّنت فيها أن أول نمو للصادرات السورية خلال الأزمة كان في عام ٢٠١٥، حيث لعب تحسن المناخ الأمني في أماكن متزايدة، وعودة الإنتاج إلى بعض المدن والمناطق الصناعية دوراً مهماً في ذلك، كما سجلت الصادرات السورية معدل نمو يقدر بنحو ٩٪ مسجلاً نحو ١،٤٢ مليار دولار.

وهو ما يتعارض أيضاً مع تصريحات اتحاد المصدرين المنشورة في وسائل إعلام متعددة، وعلى لسان رئيس الاتحاد محمد ناصر السواح بأن نسبة التحسن مقبولة بمسألة التصدير.

وبيّنت وزارة الاقتصاد لـ«الوطن» أن صادرات عام ٢٠١٤ وصلت إلى مليار دولار و٣٢ مليوناً وكانت سجلت نحو ١،٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣ ونحو ملياري دولار و٢٤٠ مليوناً خلال عام ٢٠١٢، وتراوحت بين ٩٠٠ و٨٠٠ مليون دولار خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١.

حيث نالت مواد الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل وقشورها والحمضيات والبطيخ والشمام النسبة الأكبر من حصة صادرات سورية إلى الخارج بقيمة ١١٥،٦ مليون دولار ثم القهوة والشاي والمتة والتوابل بقيمة ٩٣،٤ مليون دولار، تليها مواد الأملاح والكبريتات والأتربة والأحجار ومواد الجص والجير والإسمنت بقيمة ٤٤ مليون دولار، ثم النحاس ومصنوعاته بقيمة ٣٣ مليون دولار، والخضروات الصالحة للأكل والجذور والدرنات بقيمة ٢٩ مليون دولار، والزيوت والدهون النباتية والحيوانية والمنتجات المشتقة منها بقيمة ٢٣ مليون دولار والملابس وإكسسواراتها غير مصنرة أو كروشيه بقيمة ٢٢ مليون دولار والملابس وإكسسواراتها مصنرة أو كروشيه نحو ١٦ مليون دولار والبذور الزيتية والفواكه الدهنية والحبوب المتنوعة والبذور والفواكه الصناعية أو الطبية بقيمة ٢١ مليون دولار.

وبلغت قيمة صادرات سورية من الصابون ومنتجات ومحضرات عضوية فعالة ومحضرات غسيل ومحضرات للتشحيم ١٦،٣ مليون دولار ومن القطن ١٢ مليون دولار ومن الآلات وأجهزة ميكانيكية ومفاعلات نووية مراجل ١١،٢ مليون دولار ومن الخضر والفواكه وأثمار قشرية وأجزاء أخرى من نباتات صالحة للأكل ١٠،٨ ملايين دولار والحيوانات الحية ١٠،٥ ملايين دولار.

وأبرز الأسواق التي تصدر إليها سورية هي مصر حيث أخذت الحصة الأكبر من إجمالي صادرات العام الماضي ٢٠١٥ بقيمة ١٥٩ مليون دولار ثم الأردن بقيمة ١٠٢ مليون دولار ويليها تركيا بقيمة ٥٢ مليون دولار ثم الهند بقيمة ٣٦ مليون دولار وإيطاليا ٢٥ مليون دولار والكويت ١٥ مليون دولار وألمانيا ١٤ مليون دولار وإسبانيا ١١ مليون دولار والمغرب ١١ مليون دولار وقطر ١١ مليون دولار.

مدير المدن الصناعية لـ«الوطن»: ٢،٥ مليار ليرة لتأهيل البنى التحتية في «الشيخ نجار»

| علي محمود سليمان

بيّن مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن في تصريح لـ«الوطن» أن الاعتمادات المالية المطلوبة لإعادة تأهيل البنى التحتية في مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب تصل إلى نحو ٢،٥ مليار ليرة سورية، وذلك لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة وإعادة التأهيل لمحطات ضخ المياه والمعالجة ومراكز تحويل الطاقة الكهربائية والأبنية الإدارية.

وأشار الحسن إلى أن العامل الأساسي المهم في تحسين البيئة الإنتاجية في الشيخ نجار يتركز في توسيع نطاق الحماية للمدينة، وهو أمر يتم العمل عليه بفضل جهود الجيش العربي السوري، حيث أصبحت أقرب نقطة فيها المجموعات الإرهابية المسلحة بعيدة بحوالى ٢٠ كم، لافتاً إلى أهمية الاستمرار في أعمال الترميم وتحسين الحالة الفنية للطرق الواصلة إلى المدينة وبالذات طريق الكاستيلو الليرمون الذي يخترق المدينة، وهو أقصر طريق للمدينة وأصبح آمناً ما سهل عمليات النقل وإدخال مستلزمات الإنتاج وإخراج البضائع من المدينة، على حين سابقاً كانت السيارات تضرر لعبور طرق طويلة وغير صالحة للاستخدام وغير آمنة.

وعن مخصصات المدينة من حوامل الطاقة، أوضح الحسن أن العمل مستمر منذ عام بتزويد المنشآت الصناعية في الشيخ نجار بـ١،٥ مليون ليرة مازوت شهرياً، وهي كميات منفصلة عن مخصصات مدينة حلب، وذلك بإشراف لجنة خاصة تقوم بتوزيع الكميات على المنشآت الصناعية حسب المولدات في كل معمل، كما وصلت تغذية المدينة بالكهرباء إلى نصف الكمية المطلوبة التي تصل إلى ٢٠ ميغا واطاً يومياً، وهناك قسم من المعامل الكبيرة تعمل بشكل رئيسي على الطاقة الكهربائية.

وأكد الحسن أن عمليات الصيانة والترميم لم تتوقف منذ عودة مدينة الشيخ نجار، وخاصة بعد إعادة السيطرة على المناطق التي فيها محطات ضخ المياه والمعالجة ومراكز تحويل الكهرباء، حيث بات بإمكان ورش الصيانة الوصول إلى المحطات، ولكن بشكل عام فإن حالة مدينة الشيخ نجار الصناعية كحال مدينة حلب كلما تحسن الوضع الأمني فيها انعكس على نواحي الحياة كافة ومنها الحالة الصناعية.

وأشار مدير المدن الصناعية إلى أن المنشآت الصناعية في الشيخ نجار تعمل حالياً بطاقة إنتاجية لا تتعدى ٢٠٪ من القدرة الفعلية الإنتاجية، وذلك يعود لعوامل عديدة من بينها الشح في اليد العاملة حيث تعاني المدينة نقص العمالة فيها، وهو أمر مرتبط بتحسن الأوضاع في مدينة حلب، حيث يوجد حالياً ٣٦٨ منشأة صناعية تعمل بطاقة إنتاجية متفاوتة، إضافة إلى ٥٠ معملاً قيد البناء، على حين سابقاً كانت الشيخ نجار الصناعية تضم نحو ٢٥٠٠ منشأة صناعية، موزعة بين ٦٠٠ معمل منتج و١٨٠٠ معمل قيد البناء، ومن المؤكد بتوسع دائرة الأمان في محيط الشيخ نجار وفي مدينة حلب بشكل عام فإن الوضع الصناعي سيتحسن ونتوقع زيادة عدد المعامل التي ستدخل في طور الإنتاج والمعامل التي ستعود لاستكمال أعمال البناء.

الحكومة تقيّم الشركات المورّدة للوقود

| عبدالهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أنه يجري حالياً تقييم كل الشركات التي تعمل على توريد الوقود للقطر منذ سنوات لجهة أدائها والأسعار التي تقدمها وأنه سيتم استبعاد أي شركة أداؤها لا يخدم المصلحة العامة.

وبين المسؤول أن العمل جار لزيادة عدد الشركات التي يمكن أن تؤمن استيراد الوقود لخلق حالة تنافسية بينها والحصول على أفضل العروض والأسعار، مشيراً إلى أن الحكومة في هذا الإطار جاهزة لاستقبال أي شركة ترغب في العمل على تأمين الوقود وأبوابها مشرعة أمام الجميع.

وأوضح أن كل الشركات التي تعاونت معها الحكومة لتأمين هذه المواد هي شركات سورية ولبنانية ولا وجود لأي شركة أجنبية غير ذلك.

يشار إلى أن الحكومة تسعى لتأمين احتياجاتها من الوقود عبر بعض الشركات لتجنب حالة الحظر المفروضة على البلاد مع بدايات الأزمة السورية ومطلع العام ٢٠١٢ وخاصة حالة الحصار المفروضة على مبيعات الوقود للقطاع الحكومي في سورية والتي أذت المواطن بشكل مباشر. وذلك لتعزيز حجم الإنتاج المحلي ودعم المخازين الأساسية من هذه المواد، وتوفيرها خاصة مع تعاظم الطلب على الوقود مع بدايات الشتاء وخاصة الطلب المنزلي لأغراض التدفئة وكذلك تحقيق الاستقرار في إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية.

آروب سورية — المعلومات المالية المرحلية وتقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠١٦

السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية — Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

[illegible]

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) — شركة مساهمة مغفلة عامة — بيان الوضع المالي المرحلي الموجز

[illegible]

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) — شركة مساهمة مغفلة عامة — بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي الموجز (غير مدقق)

[illegible]

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) — شركة مساهمة مغفلة عامة — بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز

[illegible]

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) — شركة مساهمة مغفلة عامة — بيان الوضع المالي المرحلي الموجز / تابع

[illegible]

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) — شركة مساهمة مغفلة عامة — بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي الموجز / تابع (غير مدقق)

[illegible]

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) — شركة مساهمة مغفلة عامة — بيان التغيرات في حقوق المساهمين المرحلي الموجز (غير مدقق)

[illegible]

يمكن الاطلاع على البيانات المالية وتقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

على من يرغب من السادة المساهمين الحصول على البيانات المالية للشركة إرسال طلبه على العنوان التالي : دمشق – التجهيز، ص.ب: ٣٣٠١٥ - فاكس :٣٣٤٨٧٩٧ / ٣٣٤٨١٤٤ ١١ ٩٦٣ + البريد الالكتروني info@aropesyria.com